

المحددات الديموغرافية للعائلة الجزائرية

دراسة تحليلية لتقاطع المؤشرات السوسو ديموغرافية

د. رابح درواش

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة البليدة

ملخص:

يعتبر العامل الديموغرافي، عاملا مهما لمعرفة وتحديد نموذج العائلة بالإضافة إلى كونه مقياسا ملموسا يساعد على تحديد التغيرات الديموغرافية التي حصلت لهذه العائلة عبر فترات تاريخية مختلفة نتيجة وفرة الإحصائيات والوثائق المتعلقة بذلك، فالعائلة هي مجال مشروع للتقاطع بين السوسولوجيا والديموغرافيا. فالديموغرافيا لا يمكن أن تكون بدون علم اجتماع عائلي، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتطور بدون الديموغرافيا. فإذا كان أحدهم يصف لنا الأشياء كيف تتم فالآخر يسمح بتطوير الفرضيات المتعلقة بالسلوكات ومبررات الأفعال عند الأفراد والعائلة هي التي تدفعهم للتصرف كما نلاحظهم في الواقع.

Abstract :

The demographic factor is considered as an important factor to know and determine the model of the family.

It is also concrete standard that helps to determine the demographical changes that happened to this family throng different historical periods , as a result of the abundance of statistic and documents concerning these changes.

The family is a project field of the crossing between sociology and demography.

So demography cannot exist without the sociology of family.

This latter cannot develop without demography, So if one of them describes to us low things are fulfilled.

The other permits to develop the hypothesis concerning the behaviors the acts the causes of the individuals and the family that push them to behave as we see them in reality.

Wondershare™

تمهيد :

يعتبر العامل الديموغرافي، عاملا مهما لمعرفة وتحديد نموذج العائلة بالإضافة إلى كونه مقياسا ملموسا يساعد على تحديد التغيرات الديموغرافية التي حصلت لهذه العائلة عبر فترات تاريخية مختلفة نتيجة وفرة الإحصائيات والوثائق المتعلقة بذلك، فالعائلة هي مجال مشروع للتقاطع بين السوسولوجيا والديموغرافيا. فالديموغرافيا لا يمكن أن تكون بدون علم اجتماع العائلي، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتطور بدون الديموغرافيا. فإذا كان أحدهم يصف لنا الأشياء كيف تتم فالآخر يسمح بتطوير الفرضيات المتعلقة بالسلوكيات ومبررات الأفعال عند الأفراد والعائلة هي التي تدفعهم للتصرف كما نلاحظهم في الواقع.

إلى جانب ما سبق هناك مجهودات عديدة من ناحية المفاهيم والمنهجية يمكن أن تنجز في بحوث العائلة بفضل إقحام العينات الواسعة والممتلئة واستخدام التحليل الإحصائي المتنوع. وهذا من شأنه إضفاء صبغة علمية أكثر على بحوث العائلة فلما كانت البحوث الانغلو ساسكونية حول العائلة سباقة في استخدام وتحليل معطيات من النمط الديموغرافي. فقد عرفت تطورا ملحوظا يفوق ما يبذل في البحوث الفرنسية حول العائلة. فالتحليل الديموغرافي يتجنب إعادة إنتاج نفس الأفكار حول الأسرة بشكل ميكانيكي.

ومن الملاحظ أن المهتمين بتاريخ الأسرة يتجهون أكثر نحو استعمال أدوات ونماذج مستعارة من الديموغرافيا من أجل مسألة الأفكار التي ترسخت حول العائلة الممتدة وغيرها من المواضيع. فمفهوم هام (كدورة حياة العائلة) لم يتبلور إلا بعد الاستناد إلى مقاييس ديموغرافية معروفة كسن الزواج، وسن الأمومة، وتوقعات الحياة. (1)

وهذا التقارب والتكامل الموجود بين العلمين (الديموغرافيا وعلم الاجتماع العائلي) يتضح أكثر في العناصر التالية:

- الديموغرافيا وعلم الاجتماع العائلي هي مجال العالم المنتهي، والكائن البشري هو العنصر الذي يشكل جوهر الظواهر، وإن كان هذا يوحى بانطباع

عن بحث متجدد فإن الظواهر البشرية تختلف بحيث نجد أن العائلة التي عاشت في قديماً بعيدة جداً عن العائلة اليوم.

- تقحم الحوادث الديموغرافية في مجالها ظاهرات من أنواع مختلفة ومنها، الظاهرات الاجتماعية، وهي تترك في الواقع مجالاً لظاهرات جمعية، ففي مناسبة ولادة، وزواج ووفاء، فإن الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، تُعبر عن وجودها، وهذا التعبير يندرج ضمن نظام ثقافي، فالجماعات تحبذ أولاً، الحادثة ولكن حكمها يتطابق مع نظامها الأخلاقي.

- الحادثة الديموغرافية لا تتغير كثيراً عبر الزمن عندما تتخلص من تأثيرات المكان وهو ما ينطبق تقريباً على الحوادث الاجتماعية والثقافية (التي تتعلق بالعائلة)، التي تتمتع هي أيضاً بعتالة كبيرة.

- أن الظاهرات المقحمة بواسطة الديموغرافية مزودة بذاكرة، فعلى سبيل المثال:

فإن ولادة ما، هي حدث يعيش داخل ضمير الأم وضمير الأب وأنها لا يمكن أن تكون مفهومة إلا بالنسبة إلى ماضي هذين الضميرين وبالنسبة للفكرة التي يكونانها عن المستقبل، ولكن هذه الولادة عندما تداع للمجموعات الاجتماعية، الثقافية التي ينتمي إليها الأفراد فإنها تندرج أيضاً في التاريخ الماضي والمستقبل لهذه الجماعات لأنها تحمل نفس الذاكرة الاجتماعية. (2)

1: من الإنجاب العشوائي إلى الإنجاب المخطط:

يدل حجم الأسرة عند دراسة الخصوبة على عدد الأطفال الذين أنجبهم الزوجان في وقت معين. وتمتاز المجتمعات المتخلفة بزيادة النسل وكبير حجم الأسرة، وبساطة الحياة، ويؤدي ذلك إلى ضعف التنشئة الاجتماعية وانخفاض مستوى المعيشة. كما يستخدم هذا المصطلح - حجم الأسرة - في التعدادات للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص يعيشون معا في فترة زمنية معينة، وفي بعض التعدادات يعني المصطلح: أولئك الأشخاص الذين يقيمون إقامة مشتركة

عند وقت إجراء الحصر. (3) و يتحكم في حجم الأسرة عدة أسباب أهمها تنظيم الأسرة.

wondershare

أ- أسباب تنظيم الأسرة:

لا يرجع صغر حجم الأسرة الحديثة إلى انخفاض عدد الأجيال التي تعيش سوياً بداخلها فحسب: وإنما يعتبر إلى جانب ذلك نتيجة من نتائج تنظيم النسل. كما أن الإجراءات الصحية الوقائية المتطورة والخدمات الصحية قد عملت على انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال بشكل ملحوظ، ولم يعد مجيء طفلاً جديداً أمراً عشوائياً في أغلب الأحوال، لكنه يأتي في الغالب مطلوباً ومتوقّعاً. إن تنظيم النسل هو التخطيط الهادف إلى تكوين الأسرة الصحية جسدياً ونفسياً، ويعتمد عليه من أجل تجنب التكاثر غير المنظم الذي يخلق ظروف لا تسمح بإعطاء الطفل حقه من الرعاية الصحية والتربوية والثقافية، فهو يعني إنجاب الأطفال في الوقت الذي يحدد الوالدان العدد الذي يتناسب مع وضعها الصحي واقتصادي.⁽⁴⁾

ومن ضمن أهداف تنظيم الأسرة، دعم الأسرة في كل ما يتعلق بتحسين صحة الأم والأطفال، بالإضافة إلى تقديم الإرشاد والنصح للأزواج الراغبين في الحصول على خدمات في حقل تنظيم الأسرة ومعالجة حالات العقم، وبهذا يمكن اعتبار تنظيم الأسرة ضرورة اقتصادية واجتماعية وصحية.

- تنظيم الأسرة كضرورة اقتصادية:

تتراوح نسبة الزيادة السنوية في عدد سكان الدول المتخلفة بين 2.5 و3% وتعني هذه النسبة أن عدد السكان يتضاعف مرة واحدة في حوالي ثلاثين سنة وتتضاعف أربع مرات خلال قرن واحد، ولا يمكن الارتفاع بمستوى المعيشة لهذا العدد من السكان، إلا إذا كانت الزيادة في الدخل القومي تتحقق بمعدل أكبر من معدل الزيادة السكانية، وهذا لا يحدث إلا إذا استخدمت الدولة الموارد بكافء الأساليب عن طريق الدراسات العلمية والتخطيط السليم في جميع المجالات السكانية.

- تنظيم الأسرة كضرورة اجتماعية

أن تحسن مستويات المعيشة هو السبب الأساسي في الحد من عدد المواليد، بدليل أن الدراسات الاجتماعية أثبتت أن هناك علاقة كبيرة بين قلة الدخل

الفردية وارتفاع عدد المواليد رغبة في تكوين عناصر جديدة تساعد على إعالة الأسرة، وعلى تحمل أعباء الحياة كما أفادت دراسات أخرى أن عدد الأولاد في الأسر يتناسب عكسياً مع درجة ثقافة الوالدان، وهناك من الدراسات أيضاً ما أثبتت أن عدد أفراد الأسرة له دخل كبير في الحالة النفسية لكل عضو فيها، فالأسرة قليلة العدد يسودها الاستقرار النفسي، والعلاقات بين أفراد تكون متزنة.

- تنظيم الأسرة كضرورة صحية:

أن تنظيم النسل يحفظ للأم صحتها الجسمية والنفسية، وينعكس ذلك على أفراد أسرتها. فالحمل يمثل عبئاً ثقيلاً على الأم، ويزداد ذلك أكثر في حالة توالي الحمل باستمرار، مما لا يتيح لها استرجاع حيويتها وعافيتها بشكل كامل، مما ينعكس على وظيفتها وأدوارها كربة بيت وزوجة. وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن هناك صلة بين عدد من الحالات الصحية للطفل من جهة وحجم الأسرة، والرقم الولادي، بالإضافة إلى عمر الأم من جهة أخرى، ومن هذه الحالات، التشوه الخلقي والإعاقة البدنية، وسوء التغذية ومشكلات الأسنان... الخ.⁽⁵⁾

وتتفق التغييرات التي طرأت على حجم الأسرة، واتجاه الآباء نحو الأطفال والعناية بتربيتهم مع التغيير في أهداف الزواج، التي أصبحت تتمثل عادة في الوقت الحاضر في الحصول على السعادة الشخصية.⁽⁶⁾

بما أن الأسرة الكبيرة يصعب عليها تحقيق الغاية ذات الأولوية في الزواج وهو سعادة الزوجين - تربية خمس أو ستة أطفال؛ لأن ذلك يقتضي تعبئة مستمرة من طرف الوالدين من بداية الزواج إلى الشيخوخة - فإرادة تحديد عدد الأبناء المرغوب فيهم نجد لها مبرراتها هنا، حيث أصبحت الفكرة أكثر انتشاراً وممارسة.⁽⁷⁾

ب. حجم الأسرة بين الاختيار الشخصي والاجتماعي:

أشادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1966 إلى أن الخيار في حجم الأسرة هو حق من حقوقها (القرار رقم 2211)، وأشار المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام 1968 إلى أن للزوجين حقاً أساسياً في تقرير

عدد الأولاد وفترة المباحة بين حمل وآخر بحرية ومسؤولية ولهم الحق أيضاً في معرفة وسائل تنظيم الأسرة (القرار رقم: 18) (8).

إلا أنه في الجزائر نجد الكثير من المواقف الدينية يصعب فصلها عن الأمور الدنيوية، ويعتبر تنظيم النسل خير مثال على ذلك، فعلى سبيل المثال الحالة... (تنظيم النسل حرام فهو قتل للنفس ورد لغير الله سبحانه وتعالى)... (الخلاق هو الرزاق)، كما أن قرارات تنظيم الأسرة عادة ما ترجع إلى قرارات الجماعة وأنماط القيادة والعلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة والمجتمع. ولذلك فإنه في سنة 1968 فقط صدرت فتوة لا تعارض استخدام منع الحمل، وأن كانت قد وضعت شروطاً لذلك تتعلق بالجانب الصحي. وفي سنة 1983 تم توسيع هذه الشروط لتمتد إلى ظروف الحياة للوصول فيما بعد إلى التحرر شيئاً فشيئاً ليصبح ذلك من اختيار الزوجين.

ج - اتجاه الأسرة نحو استعمال وسائل منع الحمل:

إن الاعتماد على طريقة منع الحمل بالنسبة للجزائر بمقارنتها مع جيرانها التي سبقتها في تطبيق منع الحمل، نجد أن تجربتها قصيرة ولكنها استطاعت أن توسع نسبة العائلات المطبقة لهذه الطريقة لتتجاوز المغرب الأقصى وتكاد تصل النسبة التي تمر بها تونس. ولكن الملاحظ حسب ما أورده محمد قويدري وحמיד خلدون في كتابهما (العائلة والديموغرافيا في الجزائر)، أن المنحنى البياني لتطور استعمال وسائل منع الحمل بالنسبة للجزائر مقارنة مع تونس والمغرب الأقصى، يبين بعض الانكسارات في مسار تطوره على عكس التطور المستمر لمنحنى تطور منع الحمل في باقي البلدين. وقد فسرا هذا التذبذب ببعض التغيرات الاقتصادية والسياسية، كانخفاض مداخل البترول سنة 1980. والقطيعة مع النظام القديم من خلال دستور 1989 التي أعقبت مظاهرات 1988. (9) ولكن يبقى التفسير مجرد ربط بين الظاهرة الديموغرافية المتمثلة في استعمال منع الحمل، وحوادث اجتماعية وسياسية منعزلة لم تقم دراسات ميدانية لإثبات الرابطة المذكورة بينها لذلك تبقى مجرد افتراضات إلى حين إثباتها.

فالمعروف عند أهل الاختصاص أن الديموغرافيا تظهر في الحركة الطبيعية المجسدة في الوفاة، الإنجاب والهجرة، فحسب بعض المنظرين لا توجد هناك حركة طبيعية ولكن هناك حركات ثقافية، فالوفاة والإنجاب هي نتائج للسلوك الثقافي التي تحدد وتنظم سلوك العائلات والأفراد فيما يخص الإنجاب.⁽¹⁰⁾ فالخصوصيات الثقافية والعادات والتقاليد لها دورا إلى جانب العوامل الأخرى في تحديد اتجاه الأفراد نحو استعمال وسائل منع الحمل، خاصة وأن الظاهرة الثقافية غير ثابتة وبالتالي الإقبال على استعمال وسائل منع الحمل هو أيضاً غير ثابت،

إن فكرة تنظيم النسل باستخدام وسائل حديثة كانت مجهولة عند أغلبية الجزائريين، والدليل على ذلك النسبة الضئيلة لمستعملي وسائل منع الحمل بعد الاستقلال حيث قدرت بحوالي 2 إلى 3% في الأوساط الحضري والريفي.⁽¹¹⁾ وخلال الفترة الممتدة بين السبعينات والتسعينات ارتفع معدل انتشار وسائل منع الحمل من 8% سنة 1970 إلى 35.5% سنة 1986 ليصل إلى 50.8% سنة 1992 ثم إلى 56.9% سنة 1995.⁽¹²⁾ وهذه النسبة في ارتفاع مستمر إذ هي في حدود 62.5 في المناطق الحضرية و 59.9 في المناطق الريفية حسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء سنة 2006. (2) ويعود فضل هذا التقدم إلى البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي المتجسد في مراكز حماية الأمومة والطفولة التي قدر عددها سنة 1983 بـ 260 مركز.⁽¹³⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرجع أيضاً إلى تغيير السلوكات الناجمة عن عصرنة المجتمع وعن نشاطات التحسيس التي تم القيام بها في إطار السياسة السكانية.

وفيما يتعلق بعدد النساء اللواتي استعملن وسائل منع الحمل، فقد تضاعف أكثر من مرتين خلال الفترة الممتدة بين 1986 و 1995. وفي الأوساط الحضري تضاعف عدد النساء الآتي استعملت وسائل منع الحمل ثلاث مرات بينما تضاعف مرتين في المناطق الريفية.



وهكذا وإذا كانت الوسائل الطبيعية أو التقليدية هي السائدة في الماضي (الكبح، العزل والأعشاب) ففيما يخص مثلاً الطرق التي يستخدمها التوارف لمنع الحمل فيسودها الغموض إذ عندما يسأل الرجال عن هذا الموضوع يجيبون بأن هذا من اختصاص النساء، لكن الأثروبولوجي الفرنسي (بلونجرنون) حسب محمد السويدي قد توصل بعد بحث عميق إلى الطريقة التي يستخدمها النساء لمنع الحمل وفي ذلك في قوله: " بالرغم من أن النساء أكثر تكتماً حول موضوع منع الحمل، فقد توصلت بعد صبر طويل إلى معرفة وسيلة خطيرة ولكنها ناجحة وفعالة إلا أن انتشارها بين النساء ليس مؤكداً لما يحيط بمثل هذه الأشياء من كتمان، أخبرتني سيدة تارفية أن النساء يستعملن مسبراً (Soude) يصنعه من حجر أزاريف أو الشب بالعربية بحيث يأخذ شكل قلم حجري ثم تستعمله المرأة بحركة "ميكانيكية" في المهبل وعلى فترات متتالية، ولكن كثيراً ما أدت هذه العملية كما تقول السيدة التارفية إلى وفاة الكثيرات.⁽¹⁴⁾ إلا أنه على مستوى المجتمع الجزائري الكلي فإن استعمال الوسائل العصرية قد توسع انتشارها لاسيما بحبوب منع الحمل وهو ما يتفق ونتائج الدراسة بمقارنتها بالتقرير العام الأتي:

جدول رقم (30): يمثل نسب تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع 1992-1995 بالنسب المئوية.

1995	1992	انواع وسائل منع الحمل
77.7	76.2	الحبوب
7.1	4.7	اللولب
1.4	0.9	الواقي
0.1	0.3	الحقن
0.5	2.5	الطرق الحديثة الأخرى
7.8	8.0	الرضاعة
4.3	3.4	الورنامة
1.1	3.4	العزل

المصدر: السكان والتنمية في الجزائر . التقرير الوطني ف.د.س.ت. 5 ديسمبر 1998، وزارة الصحة

والسكان. ص : 30



wondershare™

PDF Editor

إن الملاحظة التي يمكن أن نشير إليها انطلاقاً من هذا الجدول هو التغير الذي مس طرق استعمال وسائل منع الحمل إذ نجد تناقص استعمال الوسائل الأخرى غير الحبوب والاتجاه نحو حبوب منع الحمل لفعاليتها وسهولتها.

وفيما يخص الفروقات ما بين الأجيال، نجد أن الجيل الجديد يفضل الحبوب دون غيرها في تنظيم النسل ربما لأنها سهلة الاستعمال والاقتناء معاً، بينما الأجيال الماضية بحكم الفترات التي عاشتها في والتي لم تكن فيها وسائل الحمل الحديثة معروفة، فقد استعملت الوسائل التقليدية لتنظيم النسل ولكن بشكل محدود جداً. ومن خلال الربط بين القراءة الإحصائية والاتجاه العام لتطور استعمال وسائل منع الحمل في الجزائر نكتشف وجود التوافق بينهما في بعض الجوانب؛ فبعد الاستقلال لم تولي الدولة اهتماماً كبيراً بالمسألة السكانية وذلك لعدة اعتبارات، منها، تعويض الزيجات الناجمة عن فترة الحرب وتحسين الوضعية الصحية المتردية لمختلف الفئات، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد السكان، إلا أن هذا الارتفاع لم يرافقه زيادة مماثلة في نسبة النمو الاقتصادي مما دفع بالدولة بعد ذلك إلى انتهاج سياسة ديموغرافية كان الهدف منها تنظيم النسل.

د- العوامل المتحكمة في استعمال وسائل منع الحمل:

لقد توقع محمد الجوهري وبعض المؤلفين "أن الإيجاب سيصبح منذ الآن فصاعداً اختيارياً وواعياً".⁽¹⁵⁾ مما يعني أن إنجاب عدد معين من الأبناء سيكون مضبوطاً بحسابات شبيهة بمعادلة متساوية الأطراف، فعدد معين من الأبناء يقابله قدر متساوي من إمكانيات الأسرة المادية والمعنوية، وأي تغير في إحدى طرفي المعادلة سيخل بالسعادة الزوجية المنشودة في الأسرة الحديثة. وإذا كانت الأسرة التقليدية في الماضي مرتبطة أساساً بالأرض؛ بحيث كانت القاعدة الإنجابية المعمول بها في الأسرة، هي أن كل مولود جديد يمثل يد عاملة جديدة في الأرض يدخل معترك الإنتاج متى أصبح قادراً على المشي والاعتماد على

نفسه في بعض جوانب الحياة، فهو نافع في الأسرة ولو لجلب الماء أو نقل الطعام إلى أفراد أسرته العاملين في الحقل.

إن عدم إنجاب أطفال في الماضي يعني عدم امتلاك مكان حقيقي في الجماعة، أو بمعنى آخر عدم الوجود في حد ذاته، لذا الزوجان لا يبحثان عن الاستفادة من العاطفة ولكن الوصول إلى مكانة العضو الكامل في المجتمع، وبهذا المعنى فإن الطفل المتوفى يمكن تعويضه بمولود جديد يأخذ مكانه وفي بعض الأحيان يحمل اسم أخيه المتوفى.⁽¹⁶⁾

ولما كان الطفل مثنى مسبقاً اقتصادياً واجتماعياً، مما يعني أن هذه الجوانب يزداد مردودها في الأسرة بمجيء كل مولود خاصة إذا كان ذكراً، وهو ما يفسر العدد الكبير للأولاد في الأسرة التقليدية، وهذا على عكس الأسرة في المجتمعات الحديثة، فإن الطفل يمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الأسرة وراحتها. فالنقائص والاعتناء المتواصل بالطفل يتناقض مع طبيعة وأهداف الكثير من الأسر التي تشتغل، أو لا تملك سكناً يتسع لعدد كثير من الأولاد بالإضافة إلى هذا فإن ميزة الأسرة الحديثة أنها تملك حرية شخصية في اتخاذ قرار الإنجاب بما يتفق وغاياتها وحدود إمكانياتها وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الأسر في أسباب اعتمادها على وسائل منع الحمل أو تنظيمه وهو ما تحاول الدراسة الكشف عنه انطلاقاً من عينة البحث حيث استخدمت ثلاثة مؤشرات لتبيان دوافع إقبال الأسر على تنظيم نسلها وتتعلق بانخفاض الدخل، ضيق السكن والتربية، أو كل ذلك معاً .

إذا كان تحديد النسل يعود إلى أسباب اقتصادية، فهذا يعني أن تحسن المستوى المعيشي سيشجع الأسر على الإنجاب، وهذا سيكون عكس ما توقعته النظريات التقليدية السابقة الذكر والتي تربط بين تحسن المستوى المعيشي والانخفاض في الولادات، نفس الشيء يمكن أن يقال في حالة تبرير اللجوء إلى تنظيم النسل بسبب ضيق السكن. أما في حالة اعتبار التربية سبباً في تفضيل عدد قليل من الأطفال للتحكم في تربيتهم وتوفير الاعتناء الكافي بهم. بالإضافة إلى تخصيص أكبر قدر ممكن من الوقت لصالح الأبناء مما يعني إحاطتهم بالإشباع العاطفي والتربوي بما تتطلبه حياة الأبناء. ومن ثم يمكن أن نقول أن

التبرير الأول والثاني يجعل مسألة النسل متذبذبة ترتفع وتخفض بمدى توفر
الإمكانيات الاقتصادية والسكنية. أما في حالة التبرير الثالث، فالوالدين يعطون
الأولوية لمستقبل الأطفال بما يتفق مع مقولة "الطفل الملك"، فهنا التركيز يكون
على الكيف وليس على الكم، مما يجعل اتجاه منحى استعمال وسائل منع الحمل
منتظماً ومستقراً نحو تفضيل عدداً قليلاً من الأطفال.

بناءً على المعطيات الإحصائية نلاحظ أن التربية كمبرر لاستعمال وسائل
منع الحمل يعتبر أساسياً في كل المناطق وخاصة في الجنوب الوسط وهذا أمراً
طبيعياً إذا علمنا أن مسألة تربية الأولاد لم تكن تطرح مشكلاً ذا أهمية في
العائلة التقليدية لأن ذلك مضمون من قبل جميع أفرادها بما فيها الأقارب أما
اليوم فالتربية مسألة خاصة تقع على عاتق الوالدين فقط.

في حين عامل التربية يأتي في المرتبة الأولى كدافع لتنظيم النسل وذلك في
الوسط والجنوب ولأن طبيعة الشمال في المدن يقتضي الاهتمام أكثر بالأطفال
من حيث اللباس، الغذاء والنقل وجوانب أخرى... إلخ.

حيث يكون الفرد في كثير من الأحيان مدفوعاً من طرف المحيط الذي يعيش
فيه إلى التفكير في المسائل المادية قبل التفكير في الإيجاب، فابنه يجب أن يكون
كالآخرين أو أحسن منهم باعتبار أن ما يلبسون ويأكلون وكذا وسيلة نقلهم مرآة
عاكسة لمركزهم الاجتماعي، ومن ثم يولي الجانب الاقتصادي الأهمية الكبرى.
وعلى عكس الجنوب، حيث تكون المستويات المعيشية متقاربة والنفقات تكون
حسب الإمكانيات دون تحمل أعباء إضافية قد تكون مفروضة من الخارج كما
هو الحال في المدن الكبرى خاصة في الشمال. ويمكن أن نقارن هذا بما توصل
إليه لويس روسل (Louis Roussel) في فرنسا، ففي سير للرأي طرح فيه
سؤال مفاده: هل الخصوبة تقاس بالرغبات؟، لقد وجد أن الأزواج الشباب حول
هذه المسألة يجيبون بأن الأسباب المادية والاقتصادية: سكن ضيق، ومداخيل
غير كافية هي التي تدفعهم إلى تنظيم النسل.⁽¹⁷⁾



wondershare™

PDF Editor

وتبين البحوث التي قام بها المعهد القومي للدراسات الديموغرافية (Institut National des Etudes Démographiques) والمعهد الفرنسي للرأي العام (Institut Français des Opinions Publiques) المكانة الهامة التي يمثلها الجانب المالي في تحديده لظروف الإنجاب، كما أن الخوف من البطالة المتزايدة التي تؤدي إليها زيادة المواليد، والتي سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل، ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة. المخاوف الناشئة عن وضع عالمي شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن في المدارس والمدرسين، وترى الدراسة أن هذه النتائج ليست مقصورة على فرنسا فقط لكن هي موجودة أيضاً في البحوث الأمريكية والتي تلخص نتائجها كما يأتي: "أن الأزواج يؤجلون الإنجاب عن طريق استعمال وسائل منع الحمل إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة".⁽¹⁸⁾ ونجد في النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هي الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين. أن هذا المفهوم الجديد للإنجاب كعملية واعية واختيارية يعتبر ثورة تضع الزوجين في موضع المسؤولية. فإذا كانت المخاوف السابقة تجد جذورها في المجتمعات الصناعية كفرنسا وأمريكا فكيف لا يفكر الأزواج في المجتمع الجزائري في تنظيم نسلهم، خاصة إذا علمنا أن المدخول القومي الرئيسي والأساسي يكمن في الثورة البترولية التي لم يكن سعرها على الدوام مستقراً وحتى المخزون منها لا يمتد إلى عدة أجيال مستقبلية. وهنا نجد مسألة تنظيم النسل أهميتها فأي لامبالاة أو سوء تقدير للعلاقة بين إمكانيات المجتمع الاقتصادية والنمو الديموغرافي سيعرض المجتمع للاضطراب مستقبلاً لأن الإحصائيات تشير إلى أن المجتمع الجزائري فتي من حيث الجانب السكاني إذ تقدر نسبة الشباب 70% مما يعني أن هذه الفئة ستكون في المستقبل أسر وإذا استمرت نفس الذهنيات إزاء الإنجاب سيختل التوازن لا محال، ويبقى أمام المجتمع، حالياً التوعية كأجود حل للمعضلة السكانية حيث تراهن الكثير من المجتمعات على عامل التعليم الذي أثبت نجاعته كعامل مؤثر على تخفيض الإنجاب في الكثير من المجتمعات. فإلى أي مدى

يمكن للتعليم أن يؤثر في توجيه مبررات استعمال وسائل منع الحمل في عينة الدراسة؟.

د1. أثر المستوى التعليمي على الإنجاب:

يجعل التعليم الفرد واعياً بالأهمية التربوية والاقتصادية التي تستوجبها عملية الإنجاب، وهي نتيجة لا تبتعد كثيراً عما أشارت إليه عدة دراسات في مختلف الجماعات فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استعرض كالدوال (Caldwell) تاريخ التعليم في بعض دول غرب أوروبا، ووُجد أن انتشار التعليم في تلك الدول قد صاحبه تحول في عدد الأولاد في الأسرة، كما أنه يرى أن تأثير التعليم على معدلات الخصوبة يحدث من خمسة أوجه هي:

أ- أن التعليم يقلل من عمل الأولاد سواء داخل المنزل أو خارجه.

ب- كذلك فإن الأولاد بدلاً من أن يكونوا منتجين لوالدهم فأنهم يصبحون بانخراطهم في التعليم مكلفين مادياً.

ج- كذلك فإن نظام التعليم يجعل الطفل عبئاً على الأسرة والمجتمع على حد سواء، فإعداد الأولاد عده المجتمع من أولويات واجبات الأسرة؛ لأنهم عماد المستقبل بالنسبة للمجتمع الذي تكون الأسرة أحد أعضائه.

د- كذلك أن التعليم يعجل بالتغيير الاجتماعي والثقافي، ويعمل على خلق ثقافات جديدة تحل بدورها محل الثقافات التقليدية في المجتمع.

هـ- وأخيراً فإن مجموعات الدول النامية في الوقت الحاضر تتبع نظاماً تعليمياً، يحمل في طياته دعاية لتعليم القيم الغربية بما فيها الدعوة إلى خفض معدلات الخصوبة. (19)

وفي دراسة قام بها رزق في مصر وبعد تثبيته لفترة الزواج، وجد أن معدل الأولاد للأزواج الذين يعيشون في الحضر ولا يحملون مؤهلاً دراسياً هو 4.45 والذي يحملون شهادة ابتدائية هو 4.71 والذين يحملون متوسطاً وثانويًا هو 3.95. ولكن الذين يحملون مؤهلاً جامعياً فإن معدل الأولاد هو 2.78. (20)

وفي الدراستين اللتين قام بهما الثاقب عام 1970 الأولى بعنوان "حول حجم وبنية العائلة العربية الكويتية" والثانية بعنوان "موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها" توصل في الدراسة الأولى إلى أن اتجاه الأسرة بصفة عامة هو نحو عائلة ذات حجم كبير، ففي مقارنة بين عامي 1965 و1970 زادت نسبة الأسر التي تتكون من ستة أفراد أو أكثر من 66.4% في عام 1965 وإلى 70.2% سنة 1970 ولكن في الوقت نفسه توصل إلى أن هناك نواة لتغيير معاكس عندما ربط حجم الأسرة بالمستوى التعليمي للأب ففي عام 1965 وجد أن 67.4% من الجامعيين لديه أسرة تتكون من ستة أفراد فأكثر. بينما في عام 1970 انخفضت هذه النسبة إلى 56.9% لهذه الفئة، ولذلك يرى أن عامل التعليم له دور في تقليل عدد الأولاد في الأسرة، وفي الدراسة الثانية وجد أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وحجم العائلة، فقد أظهرت الدراسة أن الأميين اللذين تمت مقابلتهم يفضلون أسرة مكونة من 8 أشخاص أو أكثر يكونون 68% من الأميين بينما من يفضل مثل هذا الحجم ممن لديهم تعليم جامعي هم 16% كذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الاجتماعي واقتصادي وبين حجم العائلة.⁽²¹⁾

ويؤكد هذه النتائج صفوح الأخرس في قوله: "هناك ارتباط عكسياً بين درجة التعليم وكثرة إنجاب الأطفال ومتلازم في الحضور والغياب معاً، فكلما ارتفعت نسبة التعليم بين الأفراد قل إنجاب الأطفال، وهذه العلاقة الترابطية تبقى في نسبتها العالية بالنسبة لدرجتي التعليم عند كل من الزوج ولزوجة، فتربط الوضع التعليمي للزوجة مع عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر بلغ 0.369 وهو 0.35 مع الوضع التعليمي للزوج، وقد علل صفوح الأخرس هذه العلاقة السلبية في النقطتين الآتيتين:

1- أن الوعي العلمي يدفع بالزوجين إلى مقارنة مستمرة بين مواردهم وحاجة أبنائهم، فالعناية بالأطفال ضمن الإمكانيات المتوفرة تفرض موازنة مستمرة بينهما.



wondershare

PDF Editor

2- أن عمل المرأة يستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج من المنزل كما يفرض عليها واجبات أخرى غير إنجاب الأطفال، لذلك فهي مضطرة بحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة أن توازن بينهما وبين الولادات⁽²²⁾.

هكذا يربط الكثير من المهتمين بهذا الموضوع بين إنجاب الأطفال والإحساس بالمسؤولية إزاء تربيتهم والأنفاق عليهم، فحسن عبد الحميد رشوان يرى أنه كلما ارتفع نصيب الفرد والمجتمع من الثقافة والتعليم كلما كان أكثر شعوراً بمسؤوليته اجتماعية واقتصادية نحو أطفاله وكلما كان أشد عناية لهم ومن ثم كان الطفل عند هذه الفئات يمثل عبئاً اقتصادياً، ومن ثم يقل الإنجاب عند هذه الفئات ويقبل أفرادها على موانع الحمل، وتقبل هذه الفئات على الزواج متأخرين⁽²³⁾.

كما أشارت علياء شكري وبعض علماء الأجماع إلى أن التعليم عامل مرشد للسلوك الإيجابي وذلك لحد كبير، فالمتعلمات تعليماً عالياً ومتوسطاً ينجبن في المتوسط بين 2 و4 أطفال. والمنطق الذي يحكم سلوك المتعلمات الإيجابي هو: أنه ليس المهم إنجاب عدد كبير من الأطفال وإنما المهم أن "يربى" الطفل - سواء كانوا ذكوراً وإناثاً- تربية حسنة وأن يتعلموا حتى يحصلوا على شهادات عالية، ويعني ذلك أن التعليم قد خلق لدى المتعلمات وأزواجهن المتعلمين اتجاهات عامة نحو تقييم السلوك الإيجابي في ضوء "الكيف" وليس في ضوء "الكم"، فإلشيء المهم ليس عدد الأطفال وإنما نوعية هؤلاء الأطفال⁽²⁴⁾. ورغم العلاقة المتلازمة بين المستوى التعليمي العالي وقلة الإنجاب، إلا أن بعض الدراسات تشير إلا أن المستوى التعليمي لا يكون له دوراً جوهرياً دوماً في تنظيم النسل خاصة عندما يتعلق الأمر بالريف حيث نجد تدخل الأقارب الذين يعيشون في نفس الوحدة المعيشية، وهنا يمكن أن يقول أن العلاقة القرابية وجمود الثقافة هما العاملان المؤثران والمؤديان إلى تقليل أهمية التعليم في ضبط الخصوبة⁽²⁵⁾.



2- نوع المهنة:

انتبهنا من تحليلنا السابق إلى تأكيد مسألتين تتعلق الأولى بالدور الجوهري الذي يؤديه المستوى التعليمي في عملية تحديد الاتجاه نحو أسباب اختيار وسائل منع الحمل. أما المسألة الثانية فتتعلق بالإشارة إلى أن هناك حالات أين يصح المجال لعوامل أخرى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تنظيم النسل كالقيم الاجتماعية والعادات السائدة خاصة في الأرياف. ولما كان النشاط الاقتصادي يمثل جزء لا يستهان به من حياة الأفراد لأنه العامل الوحيد الذي يضمن للإنسان البقاء والاستمرار في الحياة. ولما كان كذلك فإن تأثيره على مواقف وسلوكيات الأفراد أمر مؤكد أثبتته الكثير من الدراسات منها الدراسة التي قام بها بيترسن (Peterson)، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دراسة مقارنة لنسبة المواليد بين سكان الحضر وسكان الريف وبين السكان البيض للأعوام: 1910، 1920، 1950 وجد أن نسبة المواليد لمن يشغل مهناً متشابهة من سكان الريف هي 4.3%، 2.9%، 3.0% على التوالي وبالنسبة إلى وظائف المديرين والمهنيين والملاك فإن نسبة المواليد الحضر لنفس الفترة هي: 3.3%، 2.1%، 1.9% على التوالي، أما بالنسبة لسكان الريف فإن النسبة لنفس الفترة هي 4.8%، 3.4%، 2.7%⁽²⁶⁾.

وفي ملاحظة سجلها عبد الحميد رشوان في كتابه: "السكان من منظور علم الاجتماع". أكد من خلالها أثر نوع النشاط الاقتصادي على الإنجاب، فالديويين أكثر إنجاباً من المكتبيين والفلاحين الذين يعملون بأيديهم أكثر إنجاباً من العمال. وغير المهرة أكثر إنجاباً من العمال المهرة ومن المكتبيين، كما لاحظ أن أصحاب الثقافة العالية أقل إنجاباً من الفئات السابقة الذكر⁽²⁷⁾.

وهناك بعض الباحثين الذين اعتبروا مسألة إنجاب الأطفال تخص القرار الذي يتخذه الزوجين من خلال حوار خاص لتحديد العدد المرغوب فيه، ولكن القرار هو نفسه يتأثر بعوامل أخرى أهمها النشاط الاقتصادي، والعلاقة بينه وبين تحديد عدد الأطفال هي ذات وجهين. ففي الوجه الأول نجد أن طبيعة النشاط قد تفرص على الأسرة أن تناقش عدد الأطفال الأمثل وهو عدد غالباً ما يكون

قليلاً، ويظهر ذلك في حالة ارتباط نشاط الأم والأب بالتعليم. والوجه الثاني يتعلق بالأسرة العاملة في الزراعة نجد أنه يكون اتجاه ضمنى لدى الزوج والزوجة بإنجاب عدد كبير من الأطفال للمساعدة في أعمال الحقل، وفي هذه الحالة لا تحدث مناقشة عقلانية للقضية. وإنما تظهر تلميحات من الزوج وأمه وأبيه بضرورة أن تنجب الزوجة عدداً كبيراً من الأطفال وقد تستجيب الزوجة للتلميحات بالموافقة.

كما تعتبر صحة الأم أحد العوامل التي تبرز قضية عدد الأطفال إلى السطح، ففي حالة كون الزوجة قد أنجبت عدداً من الأطفال وظهر عليها مرض خطير قد يقرر الزوج مقتنعاً بضرورة الاكتفاء بما لديه من أطفال حفاظاً على صحة زوجته.

كما تلعب قوة أحد الطرفين ذاتها دوراً في طرح قضية حجم الأسرة للمناقشة، وعليه فإن الحجم الفعلي للأسرة يعتمد على التفاوت في درجة قوة التأثير داخل الأسرة.⁽²⁸⁾

وحول نفس الموضوع المتمثل في علاقة صناعة القرار في الأسرة وتنظيم النسل أشار ريتشارد دانكر خصوصية المجتمع التقليدي المتميز بالسيطرة الذكورية الأبوية، إذ يرى أن أهم العقبات أمام تبني وسائل تنظيم النسل تتبع من عدم رغبة الزوج أو اللامبالاة التي يظهرها اتجاه الموضوع وأن سيطرة الرجل في المجتمعات التقليدية تحرم المرأة من أن تشارك في صناعة القرارات المتعلقة باستخدام تنظيم النسل، فمزيد من المساواة والتعاون والتواصل بين الزوجين كلما تناقست الأهداف، كلما تحققت الأهداف المشتركة بما فيها الأهداف المتصلة بالخصوبة.⁽²⁹⁾

- تنظيم النسل والعمل الزراعي:

أن التحول من الإنتاج العائلي التقليدي الذي يعتمد بصورة أساسية على الزراعة إلى الإنتاج الرأسمالي يعد من أهم المحركات الأساسية نحو التغيرات السكانية، فقد كانت الأسرة منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، ووجود عدد أكثر

من الأولاد له عدة مميزات، فالأولاد يعتبرون قيمة اقتصادية، وكذلك قيمته الاجتماعية بالإضافة إلى كونهم أماناً في سن الشيخوخة لوالديهم في المجتمعات التي تسود فيها القيم الثقافية التقليدية. أما مع غزو الإنتاج الرأسمالي الذي يشهده العالم فإن الإنتاج قد تحول من إنتاج تقليدي زراعي، تسيطر عليه الأسرة أو العائلة إلى إنتاج رأسمالي ليس للأسرة عليه من سلطان وأصبح الفرد يحصل على مقومات حياته من انخراط في مصادر الإنتاج الرأسمالي المختلفة التي تلبي متطلبات الحياة. ومن هنا نمت الفردية وضعفت سطوة قيم العائلة التقليدية. لذلك فإن زحف الإنتاج الرأسمالي وفوائده النقدية أخذ يطغى على الإنتاج التقليدي وقيمه الثقافية المرتبطة به، والتي تعطي لكبير الأسرة أو الأب سلطة اتخاذ القرار في الأسرة وتبعاً لذلك أصبح هناك تحرر من تلك القيم العائلية التي تعطي للأولاد قيمة اقتصادية واجتماعية. ومن ثم أصبح من السهل على الأجيال اللاحقة التي أخذت في الانسلاخ عن وسائل الإنتاج التقليدية أن تتخذ قراراً فيما يخص حجم العائلة الذي ترغبه بعيداً عن القيم التقليدية.

ففي دراسة تمت على عينة من 747 عائلة ريفية في جمهورية رواندا، اعتمدت فيها على معلومات ثانوية استخلصت من البحث الوطني الذي اجري على البلاد عام 1988 وقد ركزت دراسته على العلاقة بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة، وأوضحت الدراسة أن هناك ارتباط إيجابي بين المتغيرين، بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة. فكلما زاد حجم الأرض الزراعية زاد عدد الأولاد، ولكن الرغبة في كثرة الأولاد لم تكن من أجل مساعدة والديهم في فلاحه الأرض بقدر ما هو رغبة في كثرتهم ما دامت الأسرة تستطيع إعالتهم.⁽³⁰⁾ وهذا يعني أن الإجاب هنا مرتبط بالقدرة على الإعالة أي المستوى المعيشي.

وفي دراسة رائدة قام بها ريشارد أنكر في أمريكا اللاتينية حول عمل المرأة واستخدام وسائل منع الحمل، حيث دارت تساؤلاته حول ما إذا كان اشتغال النساء وطبيعة المكان الذي يتم فيه الشغل ومكانة العمل يؤثر على قرارات المرأة فيما يتصل باستخدام وسائل منع الحمل؟.

لقد وُجد أن البيانات المتصلة بهذا السؤال تتناقض من مدينة إلى أخرى. ففي ريو دي جانيرو وبوغوتا، وسان غوس ومدينة باناما، تستخدم النساء العاملات كموظفات وسائل منع الحمل في فترة مبكرة وبدرجة أعلى من الانتظام عن العاملات في مهن أخرى وعن ربوات البيوت، وليس هناك من ارتباط بين مكانة العمل الدائم وبين مدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتوقيت هذا الاستخدام، فقد ظهر أن العمل خارج المنزل وعدد ساعات العمل تؤثران على استخدام وسائل تنظيم الأسرة في مدينة سان جوس ومدينة باناما. أما في مدينة المكسيك وكاراكاس وكولومبيا فلم يظهر أي تأثير لمكانة العمل أو المكانة على استخدام المرأة لوسائل تنظيم الأسرة. (31)

هنالك أسباب لوجود علاقة إيجابية بين الخصوبة وعمالة المرأة في البلدان النامية، فأولاً هناك تأثير عامل الدخل، حيث ترغب الأسرة في إنجاب مزيد من الأطفال ليكونوا مصدراً للدخل؛

وثانياً، نجد أن الفقر يدفع المرأة إلى سوق العمل، لا لأنها تريد ذلك وإنما لأنها مجبرة على ذلك ومن ثم فإن عملها قد لا يؤثر على قرارات الخصوبة.

وثالثاً، فإن تكلفة الفرصة الخاصة بالأطفال تكون منخفضة تحت ظروف معينة، فمن السهل بالنسبة للأسرة الكبيرة والأسر الممتدة أن تجد بدائل للوقت الذي تنفقه الأم في تربية الطفل، ففي هذه الأسر تضطلع الجدات والأطفال من الإناث والأقارب بصفة عامة بعبء تربية الطفل ولا يكون للأم إلا دوراً ثانوياً في ذلك. فالأسرة الممتدة تعوض الأم عن الوقت الذي تفقده في تربية الأطفال، ولذلك فإن إنجاب أي عدد منهم لن يكلف الأم مجهوداً كبيراً في التربية. (32)

3. الحراك الجغرافي:

تطرح الهجرة من مكان إلى آخر مشاكل كثيرة بالنسبة للأسر سواء تعلق الأمر بالتكيف مع البيئة الجديدة من حيث القيم والعادات، أو من حيث الإمكانيات المادية كشكل إيجاد سكن مستقر في وسط المدينة أو قريبا منها. وكذلك سعة هذا السكن حتى يستوعب حجم الأسرة نفسها وكل هذه المتطلبات لها علاقة بالأبناء،

فالمهاجر تحت أي سبب من الأسباب يفضل السكن الذي يضمن لأبنائه الاستمرار في الدراسة. كما أنه يبحث عن السكن ذو الإيجار المنخفض حتى يتسنى له من خلال ما تبقى له إعالة أسرته في أحسن الظروف ولا شك أن الأعباء ستزداد حدتها كلما كان عدد الأبناء كبيراً مما يدفع بالكثير من الأسر إلى تنظيم النسل كحل مثالي للتأقلم مع الإقامة الجديدة

ج: أسباب عدم استعمال وسائل منع الحمل:

لاحظ بعض علماء السكان أنه في جميع الأزمنة هناك فرقَات بين عدد أفراد الأسر الميسرة وعدد أفراد الأسر المعسرة، ومرد ذلك يعود إلى اختلاف العادات والتقاليد المتبعة في الزواج. فأصحاب المهن ورجال الإدارة يميلون عادة إلى الزواج في سن متأخرة في حين العمال الديوين يتزوجون في سن مبكرة. وفي هذا الإطار يذكر مارستون بيتس المهتم بمشكلات السكان، أن أول من أقبل على استعمال وسائل منع الحمل العصرية هم الناس الذين يملكون حظاً أكبراً من التربية والثروة. وقد استدل عن ذلك بتقارير اللجان المهتمة بالسكان في أوروبا والتي جاء فيها الإعلان عن الانتشار التدريجي لنمط من العائلات الصغيرة بين الجماعات الضعيفة الموارد. وفي المقابل ظهور ظلائع انتشار نموذج آخر جديد يتعلق بالعائلات الموسرة التي تميل إلى الإكثار من عدد الأولاد.⁽³³⁾

لا تختلف المعطيات الإحصائية في الوطن العربي عن نتائج التقارير التي أشار إليها مارستون بيتس فهي تؤكد من جهة إلى التزايد المستمر لاستعمال وسائل منع الحمل الناتج عن وعي الأفراد بضرورة عقلنة إدارة حجم الأسرة بما يتفق وإمكانيات الأسرة المادية والاجتماعية. ومن جهة توجد فئات اجتماعية ترفض استعمال وسائل منع الحمل وبالتالي عدم تدخل الإنسان في مسائل النسل. وإذا كان أفراد هذه الفئة يشتركون في رفضهم لاستعمال وسائل منع الحمل، فهل رفضهم هذا مبني على مرجعية مشتركة دفعتهم إلى تفضيل الإنجاب دون تحديد أو تنظيم؟



عندما يقرر الإنسان عدم استعمال وسائل منع الحمل لتنظيم نسله، أو تحديده، لا يمكن اعتبار قراره هذا عفويًا، بل تقف وراء ذلك أسباب قد تتشابه بين الأفراد ضمن الثقافة الواحدة، أو قد تختلف حسب غايات ورغبات الأفراد كما يلجأ الفرد في كل الحالات إلى تبريرات تعتبر كتفسيرات مرجعية تضي على أفعاله وسلوكاته الشرعية في اعتقاده. وهذا ما نلاحظه ضمن المعطيات الميدانية إذ نجد أن أكثر من نصف الذين امتنعوا عن استعمال وسائل منع الحمل كانوا يرون أن ذلك يتنافى مع التعاليم الدينية، أي أن استعمال موانع الحمل يعتبر إثماً يعاقب عليه الله سبحانه وتعالى، وهذا الاعتقاد نجد أنه أكثر ترسخاً عند الفئات المتدينة. و هذا يتفق مع ما ذهب إليه العديد من علماء الاجتماع، فقد ربط من قبل ماكس فيبر بين الدين ونشوء الرأسمالية إذ رأى أن الذهنية البروتستانتية كانت أحد مصادر عقلانية الحياة التي ساهمت في تكوين الروح الرأسمالية.⁽³⁴⁾

وفي الوطن العربي، يرى فرحان الديك أن الشخصية العربية التي تكونت كشخصية متمحورة في كل أفاقها حول الدين الإسلامي، هي الشخصية التي تظهر في الوقت الحاضر تقليدية كونها تكونت وبرزت في سياق ظهور وتطور الحضارة الإسلامية حيث شكل الدين ألقها الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة.⁽³⁵⁾

يلبي الدين كظاهرة ثقافية بعض حاجات الإنسان العربي مثل الرغبة بالأمان، والتعلق بغاية ما، فهو يقدم له فيما مرجعية تبرر سلوكه الاجتماعي أو تشكل الدافع لهذا السلوك. كما تسعى الدولة إلى معالجة المشكل الديموغرافي من خلال تمسكها بتوسيع انتشار وسائل منع الحمل بين مختلف شرائح المجتمع وفي مختلف المناطق وهو ما تستطيع السلطات الرسمية القيام به. وهذا يعني التسليم بأن الإنسان يملك الحق التصرف بجسده، الأمر الذي يضمن انتقاداً عنيفاً للقوانين المسماة طبيعية، التي لا يزال الدين يرفعها عبر بعض ممثليه في وجه محاولات تحديد النسل. وهذا من شأنه أن يكون معيقاً لأي تغير اجتماعي في ضوء الاختلال الموجود بين النمو اقتصادي والنمو الديموغرافي. فأى محاولة للنهوض بالتنمية يقابله تحويل مداخيل هامة لاستهلاك مختلف السلع بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار. وليس المعتقد الديني وحده الذي يقف أمام عملية تنظيم

النسل فقد رأينا كذلك ميل بعض أفراد العينة إلى تفضيل الذكور وحرمانهم منه في كل حمل يزداد الأمل في الحمل الموالى للحصول على هذا المولود الموعود.

ففي دراسة قام بها فلاسوف بقرية هندية في مقاطعة ساتارا في الهند ما بين عامي 1975 و1987 وجد أن النساء اللاتي لم يستعملن تحديد النسل في كلتا المرحلتين لديهن بنات أكثر، لذا فأنهن يستمرن في الإنجاب في أمل الحصول على أولاد ذكور. أما اللاتي لديهن ذكوراً فأنهن غالباً يوقفن الإنجاب عند أو قبل الحصول على العدد الذي يفضلنه من الأولاد عموماً، كما وجد أن ما قام بإيقاف النسل من هؤلاء النسوة يكون لديهن في الغالب ذكوراً أكثر مما حددنه عند سؤالهن في البداية عن العدد المفضل من الذكور وكذلك لديهن عدد بنات أقل. (36)

وقد أحصت علياء شكري أسباب تفضيل الذكر على الأنثى في بعض المجتمعات إذ أعادت ذلك إلى كون:

- 1- الذكر أكثر قوة على العمل وأكثر قوة على الكسب.
- 2- الذكر يحمل اسم الأسرة.
- 3- الذكر يرعى أخواته البنات ويزوجهن ويكون لهن سنداً.
- 4- الذكر يسير في جنازة والده وأفراح أخواته الإناث.
- 5- الذكر يرعى الوالدين أثناء الكبر ويتكفل بهما.
- 6- الذكر يرث ملكية الأسرة كما يرث اسمها. (37)

1. أسباب استعمال وسائل منع الحمل وعلاقته بالمستوى التعليمي:

تشير الكثير من الدراسات إلى الدور الأساسي الذي يلعبه المستوى التعليمي في تغيير تصورات الأفراد في الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية خاصة تلك التي تتعلق بالقيم السائدة في الأسرة والتي من بينها قيم الإنجاب ومحدداته، كاستعمال وسائل منع الحمل من أجل التباعد بين الولادات أو الحد منه.

إلا أن هناك جزء من عينة البحث لم تلجأ إلى استعمال مثل هذه الوسائل لأسباب واعتبارات عديدة، حصرناها كما أسلفنا سابقاً في أربعة أسباب هي: كونها متعارضة إما مع الصحة أو الدين، كما يمكن أن يكون الامتناع ناتج عن رغبة في الحصول على أبناء من الجنسين، وهنا الأمر يتعلق خاصة بالأباء الذين لا يزالون يعتقدون أن الأبناء ذخيرة وضمان لسن الشيخوخة. فالاختلاف في تبرير أسباب الامتناع عن استعمال وسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي يترجم بكون

جيل الشباب تتجاذبه قوتين متناقضتين الأولى تتعلق بالرواسب التاريخية المتمثلة في العادات والتقاليد، إلى جانب المعتقد الديني الذي رسمت معالمه في الماضي ويصعب تغييرها حسب الظروف المتجددة في المجتمع والقوة الثانية تتعلق بتيار التغيير الذي جعل الأبناء لا يمثلون لهذه الفئة عامل سند لهم في سن الشيخوخة، كما أن هذا الجيل لا يرى في هذه الوسائل تعارض مع الصحة لأنه يثق بشكل كبير في دور العلم والتكنولوجيا في هذا المجال وهذا على عكس باقي الأجيال الأخرى، وأن كان اعتبار الدين يعارض استعمال وسائل منع الحمل في اعتقاد أغلبية هذه الفئة، فهناك نسبة منها ترى أن هذه الوسائل لها نتائج سلبية على صحة مستعملها، أو أنها لا تستعمل حتى يتحصلون على أبناء يكونون لهم سندا في سن الشيخوخة.

قائمة المراجع:

- 1- Ali Kouaouci, Op. Cit. P 2.
- 2- أنطوان مقدسي وآخرون، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإسكانية، القسم الأول في العلوم الاجتماعية، اليونيسكو، المجلد الثاني، مطبعة دمشق، 1976، ص 137.
- 3- يسري دعيس، التربية الإسلامية و تنمية المجتمع، رؤية في أنثروبولوجية الزواج والقرابة، الإسكندرية، 1977، ص 69.
- 4- عدنان أحمد مسلم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1988، ص 50.



wondershare

PDF Editor

- 5- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 92.
- 6- عدنان أحمد مسلم، المرجع السابق، ص 50.
- 7- Louis ROUSSEL, Op. Cit. p, 185
- 8- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 92.
- 9- Mohamed Kouidri Et Hamid Khaldounn, Op. Cit. P, 57.
- 10- Mohamed Kouidri Et Hamid Khaldoun, Op. Cit. P, 44.
- 11- المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مرجع سابق، ص 31.
- 12- المرجع السابق، ص 31.
- 13- Ali Kouaouci, Op. Cit. P, 76.
- 14- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 91.
- 15- محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 312.
- 16- Louis Roussel, Op. Cit. P, 194.
- 17- Louis Roussel, Op. Cit. P, 185.
- 18- علياء شكري و آخرون، مرجع سابق، ص 70.
- 19- محمد كميخ العنبي، أثر بعض العوامل، الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية ربيع صيف 1994، ص 101.
- 20- المرجع السابق، ص 94.
- 21- فهد ثاقب الثاقب، مرجع سابق، ص 214.
- 22- صفوح الأخرس، مرجع سابق، ص 281.
- 23- حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية. 2001، ص 116.
- 24- علياء شكري وآخرون، دراسات في علم السكان، زهرة الشرق لنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 186.
- 25- نفس المرجع، ص 186.
- 26- محمد كميخ العنبي، مرجع سابق، ص 94.
- 27- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 117.
- 28- علياء شكري وآخرون، (2000)، مرجع سابق، ص 189.



- 29- ريتشارد أنكر وزملائه، المرأة و المشكلة السكانية في العالم الثالث، تر: علياء شكري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 300.
- 30- محمد كميخ العتيبي، مرجع سابق، ص 99.
- 31- ريتشارد أنكر، مرجع سابق، ص 277.
- 32- المرجع السابق، ص 278.
- 33- مارستون بيتس، الانفجار السكاني، دراسة في انتشار الشعوب و تكاثرها، ترجمة جلال زريق، المكتبة العصرية، بيروت، 1966، ص 157.
- 34- جوليان فروند، سوسولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج ابن صالح، بيروت معهد الإنماء العربي، بدون تاريخ، ص 100.
- 35- فرحان الديك، "الأساس الديني في الشخصية العربية"، في المستقبل العربي، العدد 126، أوت 1989، ص 83.
- 36- محمد كميخ العتيبي، مرجع سابق، ص 98.
- 37- علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص 200.



wondershare™

PDF Editor